مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية. فكرية. ثقافية. محكمة

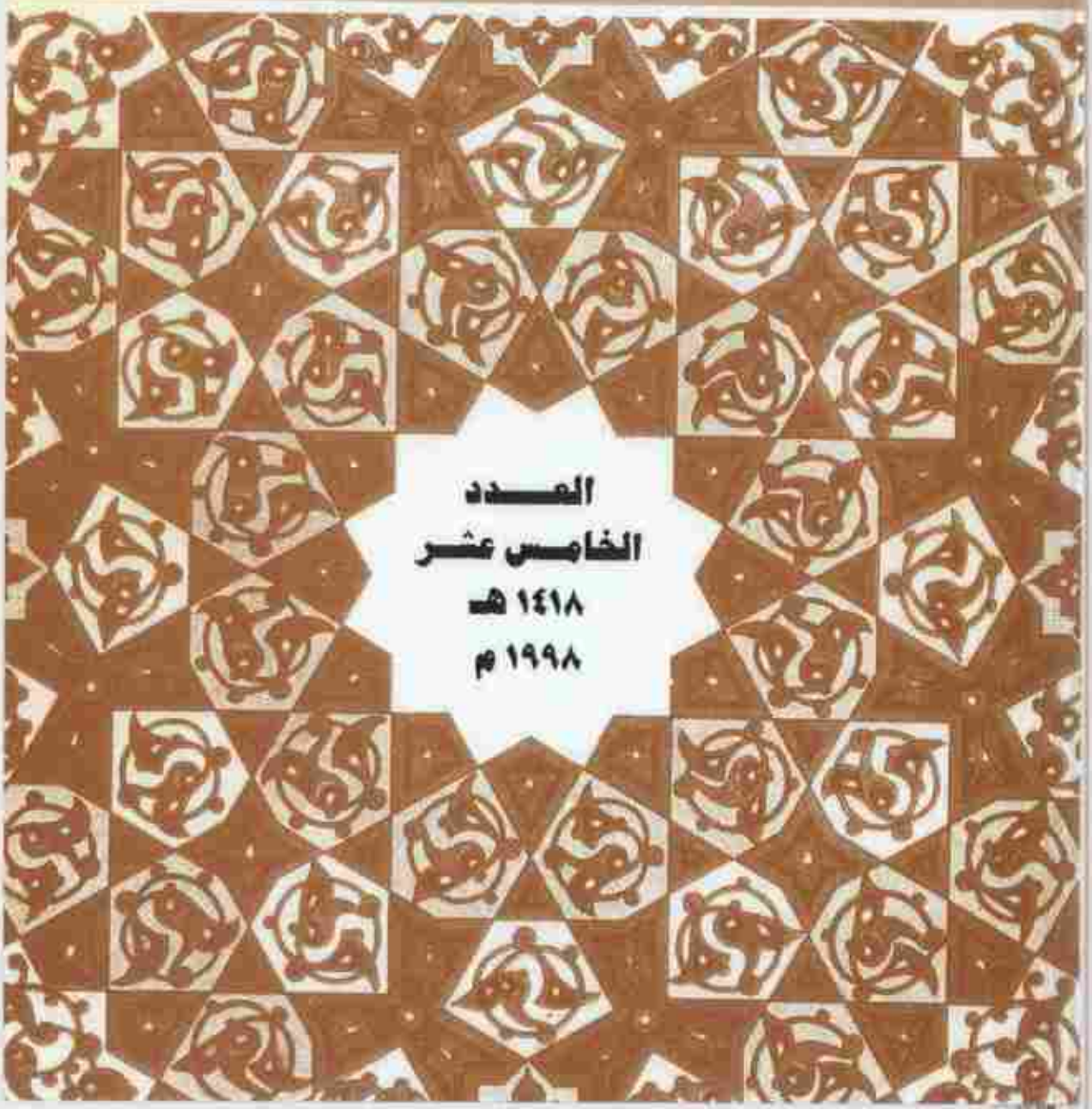

العدد
الخامس عشر
١٤١٨ هـ
١٩٩٨ م

المحتـــــويات

■ الافتتاحية ..... ٧ ـ ٨

بحوث الشريعة

■ الاستحسان عند الأئمة الأربعة وتطبيقاته الفقهية

أ. د. حسن أحمد مرعي ..... ٩ ـ ٤٧

■ علم الفلك وعلاقته بالتكاليف الشرعية

أ. د. أمين عبد المعبود محمد زغلول ..... ٤٩ ـ ٩٧

■ زكاة المال الحرام

د. محمد عبد الغفار الشريف ..... ٩٩ ـ ١٢٢

■ العقوبة بالتشهير في الفقه الإسلامي

د. خليل محمد نصار ..... ١٢٣ ـ ١٧١

بحوث اللغة العربية

■ سَقَى وأسْقَى

أ. د. مازن المبارك ..... ١٧٣ ـ ١٧٨

■ من آثار التغريب في الدرس الإسلامي

أ. د. إبراهيم السامرائي ..... ١٧٩ ـ ٢١٢

■ البعد النفسي وأثره في التعبير عن الزمن (طول الليل في الشعر الجاهلي)

أ. د. هاشم صالح المناع ..... ٢١٣ ـ ٢٤١

■ أثر التأويل النحوي في فهم النصّ

د. غازي مختار طليمات ..... ٢٤٣ ـ ٢٧٩

أثر التأويل النحوي في فهم النصّ

د. غازي مختار طليمات *

أ ـ بين يدي البحث:

إن تمرسنا باللغة قراءة وكتابة، وفهماً وإفهاماً قد يخدعنا عن أنفسنا، فنتوهم أننا قادرون على ترجمة كل ما تتصور أدمغتنا من أفكار، وما يتخلج في صدورنا من عواطف، وأن كل من يسمعون كلامنا أو يقرؤونه يفهمون حق الفهم ما نريد إفهامهم. والحق أن المسألة أعقد مما نتوهم، وأنها ـ على سهولتها المتصوَّرة ـ متداخلة العناصر، يشتبك فيها قصد المرسل باستنباط المتلقي، وقول صاحب النص، بعد تصوره لما يريد أن يقول باستنتاج قارئ النص مما يقول. ولهذا لم يكن بدّ من تحليل المسألة للوقوف على حقيقتها.

* أستاذ مساعد النحو وفقه اللغة في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي.

وفي هذا البحث لا يعنينا الجانب الأول من المسألة، أي: لاتعنينا قدرة المتكلم على تصوير ما يتصور وترجمة مايحسّ، وإنما يعنينا الجانب الثاني، وهو قدرتنا ـ ونحن نتمرس بالنص ـ على فهم مانقرأ، ثم الوقوف على مايلابس هذا الفهم. وإذا كنا نرتاب في قدرتنا على فهم كل ما نقرأ من نصوص حديثة،تربطنا بأصحابها روابط العصر الواحد، والثقافة المتقاربة، ونستعين فيما نتوصل إليه من الفهم بألفاظ ومصطلحات حدد عصرنا دلالاتها على نحو دقيق أو يقارب الدقة، فإن قدرتنا على فهم النصوص القديمة أدعى إلى الارتياب لبعد ما بيننا وبين أصحاب هذه النصوص، ولتقادم الألفاظ والأساليب التي صبت فيها أفكار أصحابها ومشاعرهم، ولما عرض لمدلولاتها من تطور بسبب التخصيص أو التعميم، أو بسبب الانتقال من معنى إلى آخر بالمجاورة والسبب، أو ارتقاء الدلالة من المحسوس إلى المجرد. هذه الأمور كلها تجعل فهمنا لما نقرأ محفوفاً بالشبهات ، وتحملنا على التماس الفهم بالتأويل.

أليس عرض المسألة على هذا النحو دليلاً على أن لقراءة النصوص وسائل توضحها، أو أساليب تشرحها؟ فما هذه الوسائل والأساليب؟ وما موضع التأويل عامة والتأويل النحوي بصورة خاصة من هذه الوسائل؟

ب ـ وسائل فهم النص وإفهامه:

نستطيع أن نرد كل نص من النصوص إلى تراكيب أو جمل، وأن نرد كل تركيب أو جملة إلى ألفاظ مفردة. فإذا تساءلت عما تنطوي عليه الجمل والألفاظ من عناصر فكرية، وعن السُبُل التي تعينك على فهمها أجابك أحمد بن فارس الرازي (ت ـ ٣٩٥ هـ) بأنها ثلاثة أمور: «المعنى، والتفسير، والتأويل»(١)، وأن هذه الأمور «وإن اختلفت فإن المقاصد بها متقاربة»(٢).

(١ ـ ٢) الصاحبي في فقه اللغة ٣١٢ ترجمة ابن فارس في معجم الأدباء ٤/٨٩.

١ ـ أما المعنى فهو عند اللغويين القصد والمراد تارة، والبروز والظهور تارة أخرى. قال ابن فارس: «معنى كل شيء محنته وحاله التي يصير إليها أمره»(١). وقال: «المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه. يقال: هذا معنى الكلام ومعنى الشعر، أي: الذي يبرز من مكنون ما تضمنه اللفظ»(٢).

٢ ـ وأما التفسير فموصول النسب بالتفصيل والإيضاح، والإيضاح موصول النسب بالظهور(٣). ولك أن تفسر التفسير بأنه إطلاق المحتبس، وفك المستغلق(٤). فمن فسر آية فكأنه أطلق معناها السجين في ألفاظها ليصير إلى السامع. «والتفسير أكثر ما يستعمل في غريب الألفاظ نحو: البَحيرة، والسائبة، والوصيلة»(٥) وقال أبو البقاء الكفوي (ت: ١٠٩٣ هـ): «التفسير هو أن يكون في الكلام لبْسٌ وخفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسره»(٦).

٣ ـ وأما التأويل فمعناه لغة مآل الأمر وعاقبته، من (آل يؤول، أي: رجع). قال ابن منظور (ت: ٧١١ هـ): (الأوْلُ: الرجوع. آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع. وألْت عن الشيء: ارتددت)(٧). (وأوّل الكلام وتأوله: دبّره وقدّره)(٨).

والتأويل في الاصطلاح «نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ماترك ظاهر اللفظ»(٩). وقال جار الله الزمخشري (ت:

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ٣١٢.

(٢) مقاييس اللغة ٤/١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣ ـ ٤) البرهان في علوم القرآن ٢/١٤٧.

(٥) دراسات في منهج المفسرين ١/١٤.

(٦) الكليات ٢/١٥. ترجمة الكفوي في الأعلام للزركلي ٢/٣٨ وهو أيوب بن موسى أبو البقاء الكفوي.

(٧ ـ ٨ ـ ٩) لسان العرب مادة (أول). وابن منظور: أبو الفضل محمد بن مكرم ترجمته في الأعلام للزركلي ٧/١٠٨.

٥٣٨هـ) في قوله تعالى ﴿ويعلمك من تأويل الأحاديث﴾(١): «يعني معاني كتاب الله وسنن الأنبياء عليهم السلام، وما غمض واشتبه على الناس من أغراضها ومقاصدها، تفسرها لهم، وتشرحها، وتدلُّهم على مودعات حكمها»(٢). فهو عند الزمخشري أعم من التفسير. وفرق الكفوي بين التأويل والتفسير فقال: «التأويل ما يتعلق بالدراية، والتفسير ما يتعلق بالرواية»(٣).

والذي يعنينا من هذه الأقوال كلها أن التأويل ألصق بالاستنباط العقلي منه بالمحفوظ النقلي، ولهذا قيل: لايقصر التأويل على ما يكون استنباطه من اللفظ مفتقراً إلى مزيد من إعمال الفكرة وإنعام النظرة، أو يكون مما يستعصي دركه حتى مع ذلك. وإنما يأتي صاحبه من طريق الفيض»(٤).

ج ـ التأويل والعلوم الإسلامية:

لما كان التأويل وسيلة من وسائل التفكير المفضية إلى الفهم والإفهام فإنه ليس وقفاً على علم من العلوم أو طائفة من العلماء. وإنما هو أداة شائعة، ودولة يتداولها المتمرسون بالعلوم العقلية، وبعض المتمرسين بالعلوم النقلية. إذ يستعمله علماء الكلام والفلاسفة والمتصوفة والمفسرون والأصوليون والنحاة، ويوجهه كل فريق منهم وجهة خاصة تحدّدها طبيعة العلم.

و لا يعنينا ههنا ـ ونحن ندرس من التأويل ما يعين على فهم النص ـ «شيء مما ينتحله الفلاسفة وأهل الطبائع»(٥)، ولا الأخذ بآراء علماء الكلام، إذ «لا يصح تفسير القرآن باصطلاح المتكلمين»(٦). ولا يعنينا ما يذهب إليه

(١) سورة يوسف ٦.

(٢) الكشاف تفسير الآية السادسة من سورة يوسف، ٢/٣٠٣.

(٣) الكليات ٢/١٦.

(٤) دراسات في مناهج المفسرين ١/٢٢.

(٥ ـ ٦) الكليات ٢/١٧.

بعض المحققين من أن في النصوص «إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك»(١) ولا التأويل الصوفي للنصوص، لأن كلام المتصوفة «ليس بتفسير»(٢).

وإنما يعنينا من التأويل ما شاع استعماله في التفسير وأصول الفقه، لأنه شديد الشبه بما استعمله النحاة لما يتضمنه من مظاهرة المنقول بالمعقول بغية الوقوف على مقاصد النصوص. إن تأويل المفسرين ليس اجتهاداً شخصياً، ولا افكاراً من خارج النصوص تلصق بها. وإنما هو «ما يستخرج بحسب القواعد العربية. ولو قلنا في قوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت﴾(٣): أريد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً، أو إخراج المؤمن من الكافر، والعالم من الجاهل كان تاويلاً»(٤).

والتأويل في أصول الفقه «حمل معنى ظاهر اللفظ على معنى محتمل مرجوح بدليل يصيره راجحاً»(٥). إن التأويل عند الأصوليين يرمي إلى ترجيح الرأي بدليل، والدليل عنصر لغوي من جنس النص «لا رمز فيه ولا لغز ولا باطن ولا إيماء»(٦). ويكفي الأصوليين في التأويل تقدير لفظ، أو توجيه عبارة للترجيح «بأدنى مرجح، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾(٧) أي: إذا عزمتم على القيام(٨).

---

(١) الكليات ٢/١٧.

(٢) الكليات ٢/١٦.

(٣) الأنعام ٩٥.

(٤) الكليات ٢/١٧.

(٥) شرح الكوكب المنير ٣/٤٦٠.

(٦) الكليات ٢/١٧.

(٧) المائدة ٦.

(٨) شرح الكوكب المنير ٣/٤٦٠.

د ـ التأويل النحوي:

لم يكن بد من أن ندخل التأويل النحوي من باب الأصوليين، لأن النحاة استعانوا على اكتناه التعليل والتأويل بعلل الفقهاء وتأويلهم، وأقر بذلك أوائل النحاة ومتأخروهم. ذهب ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)(١) إلى أن أصحابه من النحاة كانوا يغيرون على كتب بعض الفقهاء، يقبسون منها العلل الفقهية ثم يسخرونها لتعليل النحو. فقال: «وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»(٢). ونسج السيوطي (ت: ٩١١ هـ)(٣) أشباهه ونظائره في النحو على منوال أشباهه ونظائره في الفقه. وما نقله السيوطي عن أبي البركات بن الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)(٤) يوضح هذه المسألة. قال أبو البركات في مقارنة النحو بالأصول: «إن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول»(٥). ولا يفهمن مما سبق أن النحاة كانوا يقتلعون العلل من الفقه، ويغرسونها في النحو، وإنما كانوا يقبسون أسلوب الفقهاء في صوغ العلل ثم يصوغون عللهم من النحو الخالص ليظاهروا بها ما يمكن تعليله وتأويله من الأحكام والنصوص.

وليس من طبيعة هذا البحث أن ينقب عما قلد به النحاة الفقهاء وحسبه أن ينطلق من منطلق الإقرار بأن النحاة احتذوا حذو الأصوليين فيما عللوا وأولوا قبل أن يستقلوا، وينتهوا إلى نمط محدد من التأويل، فما مفهوم التأويل النحوي؟

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني، ترجمته في معجم الأدباء ١٦/١١٤ ـ ١٢٧.

(٢) الخصائص ١/١٦٣.

(٣) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ترجمته في الأعلام ٣/٣٠١.

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ترجمته في الأعلام للزركلي ٣/٣٢٧.

(٥) الاقتراح في أصول النحو ٢٢.

التأويل في النحو يعني النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الاقيسة والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها. ولو أن النحاة نظروا في هذه النصوص قبل تقعيد القواعد لما صاغوها على النحو الذي يجعلها عاجزة عن استيعاب ما خالفها من النصوص التي لم يقفوا عليها. ولكنهم أسرعوا في تقعيدها قبل أن يحصوا النصوص كلها، أو وضعوا قواعدهم على الاعم الأغلب، ثم خرجوا القليل والنادر والشاذ، واستعانوا على هذا التخريج بالتأويل.

ومع أن النحو كله، لا التعليل وحده، نشأ نشأة عربية خالصة، أساسها استقراء الكلام العربي الذي يحتج به، واستنباط الأحكام منه، فقد تراءى لبعض الدارسين أن يربطوا أقيسة النحو وعلله وتأويله بمنطق أرسطو ولغة اليونان ونحو السريان(١). وكلام هؤلاء لم يجاوز أفق التخمين إلى أفق اليقين، بل بقي في حدود الظن المرجوح المفتقر إلى الأدلة المرجحة.

وكأنّ أحمد بن فارس كان يتنبأ بما سيؤول إليه الأمر، ففند هذا الادعاء(٢) قبل أن يظهر بألف سنة، كما فنده من بعدُ المستشرق الألماني يوهان فك الذي أثبت أن «القواعد العربية اعتمدت على الاستعمال اللغوي عند عرب البادية»(٣). وإذا كان النحاة قد ضبطوا قواعدهم بأصول المنطق فإن المنطق نفسه، سواء أوضع قواعده أرسطو أم فيلسوف آخر، ليس بضاعة يونانية خالصة، وإنما هو ضابط من ضوابط المعرفة والتفكير، يحتاج إليه كل مشتغل بالعلم، ويتهدى إلى أصوله كل عاقل.

(١) انظر فقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي ٩٨، وأسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ١٧١.

(٢) انظر الصاحبي ٧٦ ـ ٧٧.

(٣) العربية ٥٠ ـ ٥١.

هـ ـ حاجة النحو إلى التأويل:

لما كان النحو علماً من علوم اللغة، يقوم على دراسة النصوص الفصيحة لاستخلاص قواعدها فالمفروض أن يكون في غنى عن التأويل، لأن الأحكام التي يتوصل إليها الدارسون مستنبطة من النصوص لا مفروضة عليها. والمفروض كذلك أن يبوح اللفظ بمعناه، فيفهمه المتأخرون كما كان يفهمه المتقدمون غير أن الحقيقة الحية تخالف الافتراض المتخيل.

ولعل السبب فيما بين الواقع والافتراض من بون يعود إلى أن النحاة لم يدرسوا كل ما قالت العرب قبل أن يضعوا قواعدهم. وليس بمستغرب أن يفضي الاستقراء الناقص إلى الاستنباط الخاطىء، وليس لنا أن نحمّل النحاة التبعة كلها، لأن كثيرا من النصوص قد هلك بهلاك حفظته. قال عمر بن الخطاب: «كان الشعر علم القوم... فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب. وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره»(١) وقال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»(٢).

لك أن تستنبط مما عرضنا أن النحاة كانوا يدرسون نصوصاً لا تمثل اللغة العربية كلها، فكيف تطالبهم أن تكون قواعدهم مطردة لا يشذ عنها شيء؟ فإذا أضفت إلى هذا القيد قيداً آخر، وهو أن النحاة قصروا دراستهم على النصوص التي يحتج بها، وزهدوا فيما عداها، ووضعوا شروطاً شديدة لما يحتج به، أقول: إذا شفعت قيد النقص الذي أملته شروط الاحتجاج بقيد النقص الذي نجم عن هلاك النصوص أدركت أنه لم يكن بد من الاتكاء على التأويل لرمّ ما تداعى، واستدراك ما فات، ورقع ما تخرق في نسيج النحو. وبغية النحاة من ذلك التأويل ليُّ أعناق النصوص لكي تنساق في أعنّة الأحكام المسبقة.

(١) الخصائص ١/٣٨٦ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٢٤٨.

(٢) طبقات اللغويين والنحويين ٣٤.

و- اختلاف النحاة في مدى الأخذ بالتأويل:

إذا كان الأخذ بالظاهر هو الأصل في درس الألفاظ والتراكيب لفهم المعاني واستنباط الأحكام فإن اللجوء إلى التأويل وسيلة فرعية تساعد الدارس على بلوغ هذه الغاية. إن الأصل في وضع اللغة أن يبوح اللفظ بمعناه، فإن ضن به انتزع منه بالتأويل، أي: أن النحوي لا يؤول إلا مضطراً. يقول أبو البركات: «الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه»(١). والعدول عن الظاهر إلى التأويل مرتبط بأمرين: أولهما وقوع اللفظ في غير موضعه، والثاني احتمال ترجيح باطن النص على ظاهره. قال أبو البركات: «إن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي يستحقه»(٢). وقال أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)(٣) في تسويغه التأويل للترجيح: «متى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنما يكون لمرجّح»(٤).

قد يتراءى للباحث أن التأويل عدو المنطق الذي جعل النحو قياسا يتبع، وأن النحاة يلوذون به إذا أعياهم فهم النص على ضوء أصولهم المقررة. ومما يوحي بهذا الرأي قول أبي حيان: «التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول»(٥)

والحق أن التأويل ليس خصماً للمنطق ولا بمعزل عن القياس. غير أن القياس يحمل بعض الظواهر أو النصوص على بعض حملا واضحاً وفق أربعة أشياء، وهي: الأصل المحمول عليه، والفرع المحمول، وعلة الحمل، والحكم.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٣.

(٢) الإنصاف ١/٧٠.

(٣) هو محمد بن يوسف الأندلسي النحوي المفسر، ترجمته في الأعلام ٧/١٥٢.

(٤) البحر المحيط ٢/٢٥٨.

(٥) الاقتراح ٢٩.

ومن أمثلته أن تحمل رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل، فتقول: «هو اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع»(١).

أما التأويل فضرب خفي من القياس، يلجأ إليه النحوي حينما يبحث عن أربعة أركان القياس فلا يجدها كلها، حينئذ يضطر إلى التأويل، كأن تحمل نص المسألة المشهورة (فإذا هو إياها) على قوله تعالى: ﴿فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين﴾(٢). فتعرب الضمير المنفصل (إياها) إعراب الضمير المتصل ـ وكلاهما ضمير نصب ـ في لا أعذبه، أي: مفعولاً مطلقا. ولما كان النص المختلف فيه: (فإذا هو إياها) خالياً من العامل وهو الفعل فإنك تقدر فعلا تنصب به المصدر أي: يلسع لسعتها، ثم تحذف المصدر، وتقيم الضمير (إياها) مقامه. وبهذا التأويل المعقد المتعدد الحلقات يصبح معنى العبارة: يلسع الزنبور لسعة مثل لسعة العقرب(٣).

ولا يفهمن من رفض سيبويه (فإذا هو إياها) زهد البصريين في التأويل وميل الكوفيين إليه. فقد كان أهل الكوفة أزهد في التأويل من أهل البصرة، وأميل منهم إلى الأخذ بالرواية، وإلى فهم النصوص على ظاهرها، وإلى تذوقها بالحس العربي الخالص لا إلى تحليلها أو تأويلها بوسائل المنطق. «فهم بذلك أقدر من البصريين على تصور المعاني الطبيعية، وأصدق منهم تفسيراً للظواهر والتراكيب»(٤). ولهذا «كان نحوهم أوفر حظاً من تمثيل اللغة العربية ولهجاتها المختلفة، ومذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويراً حقيقياً، فهم أقرب إلى روح الدراسة اللغوية، وأبعد عن التأويلات البعيدة»(٥).

---

(١) لمع الأدلة لابن الأنباري ٩٣.

(٢) المائدة ١١٥.

(٣) انظر مغني اللبيب ١٢٦.

(٤ ـ ٥) مدرسة الكوفة ٣٧٩.

وتستطيع أن تستنبط ما استنبطنا من آراء الدارسين المحدثين، ومن آراء الكوفيين أنفسهم. قال الشيخ محمد الطنطاوي: «انتهج الكوفيون نهجاً بإجراء الكلام في الغالب على حسب الظواهر والتخفيف والتقليل من صور الحذف والتقدير، والتهوين من شأن العامل، فقل عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل»(١). والكسائي ـ برغم قبوله فإذا هو إياها ـ (ت: ١٨٩ هـ)(٢) كان زاهداً في التأويل والتعليل. يدلك على ذلك أنه حينما سئل عن شذوذ (أيّ) الموصولة عن أخواتها قال: (أي كذا خلقت)(٣). وشبيه به الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)(٤) إذ زهد في التأويل وآثر عليه الأخذ بالظاهر، فقد أعرب جملة ليسجننه فاعلا في قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾(٥)، ولم يقدر لها فاعلاً من مصدر الفعل بدا، وهو البداء. فقال: «ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه كان جواباً»(٦) أي: أن المصدر المؤول أن يسجنوه فاعل بدا. وهذا يعني أن جملة: يسجننه الفاعل، ففيم تأويل البداء؟

ومن يتعقب تطور المدارس النحوية يجد أن المدرسة الكوفية التي تستطيع أن تسميها على سبيل الاقتباس من المصطلحات الحديثة المدرسة الشكلية أو الظاهرية في دراسة النحو، أو المدرسة الوصفية أو مدرسة السماع في دراسة اللغة والنحو قد بدأت تضعف بعد موت رؤوسها، وأبرزهم الفراء، وثعلب (ت: ٢٩١ هـ)(٧)، كما يجد أن مدرسة البصرة الآخذة بالقياس الموغلة في التعليل والتأويل قد طفقت تطغى على الأجيال اللاحقة، فانتقل نحوها إلى بغداد، ورسخت مصطلحاتها ومناهجها وأحكامها، وراح نحاة بغداد ومن حذا

(١) نشأة النحو ١٤٣.

(٢) هو علي بن حمزة، ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣١/٩.

(٣) الخصائص ٢٩٦/٢.

(٤) هو يحيى بن زياد، ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ١١٨/١٠.

(٥) يوسف ٣٥.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٢٨/١.

(٧) هو أحمد بن يحيى، ترجمته في سير أعلام النبلاء ٥/١٤.

حذوهم يبالغون في الاحتكام إلى القياس، ويسرفون في التأويل. وبلغ هذا التيار المنطقي أوجه عند أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)(١) وأبي الحسن الرماني (ت: ٣٨٤ هـ)(٢) وأبي الفتح ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) وجار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)(٣). وهؤلاء وأمثالهم من العلماء الأفذاذ طبعوا النحو العربي بالطابع البصري الذي ظل يصبغ النحو بصبغته المنطقية حتى الوقت الحاضر.

وقد يكون لمذاهب هؤلاء النحاة ـ وأكثرهم من المعتزلة أو من المتأثرين بالاعتزال ـ أثر في أخذهم الواضح بالتأويل، وفي اعتمادهم عليه أكثر من النحاة الآخرين في فهم الكلام العربي ثم في إعرابه. أقول: (قد يكون)، لأن هذا الهاجس الذي يخامرني لا يرقى من الظن إلى اليقين، وإنما هو بداء يطرح للنقاش. إن الذي أثار هذا الهاجس الفطير هو احتفال هؤلاء النحاة بالقياس وبالتأويل. فأبو علي الفارسي كان يقول: «لأن أخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن أخطىء في مسألة واحدة قياسية»(٤). وكان كما يروي ياقوت الحموي «متهماً بالاعتزال»(٥).

وأبو الحسن الرماني اتهم بأنه أغرق النحو في المنطق حتى تعذر فهمه، وإغراقه هذا دفع أبا علي الفارسي ـ وهو لا يقل عنه كلفاً بالمنطق وبالقياس ـ إلى النيل منه، واتهامه بالغموض، فقال: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء»(٦). وقد أثر عن الرماني تأثره بالفلسفة وميله إلى الاعتزال وكلفه بعلم الكلام(٧).

(١) هو الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، ترجمته في معجم الأدباء ٧/ ٢٣٢ ـ ٢٦١.

(٢) هو علي بن عيسى الرماني، ترجمته في وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩.

(٣) هو محمود بن عمر الزمخشري ترجمته في الأعلام ٧/ ١٧٨.

(٤) معجم الأدباء ٧/ ٢٥٤.

(٥) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٤.

(٦) نزهة الألباء ٣٧٩.

(٧) انظر كتاب (الرماني النحوي) ٢٢٨ ـ ٢٤٧ للدكتور مازن المبارك، فإن فيه بحثاً مفصلاً عما تركه الاعتزال والفلسفة والمنطق وعلم الكلام في نحو الرماني.

وربما كان ابن جني ادق أصحابه تأويلاً، وأقلهم حظاً من الهاجس الذي خامرنا، إذ استطاع بعبقريته النادرة أن يضرب المعاني على محك النحو، وأن يميز تقدير الإعراب من تفسير المعنى لئلا يقوده التوفيق بينهما إلى الخطأ، فقال: «إن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت المعنى على ما هو عليه، وصححت تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه»(١). ثم شفع كلامه بمثال يفسره، فقال: «الا تراك تفسر نحو قولهم: ضربت زيداً سوطاً أن معناه: ضربت زيداً ضربة بسوط؟ وهو لا شك كذلك، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف، أي: ضربته ضربة سوط، ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف»(٢). وإذا لم يكن ابن جني معتزلاً ولا متهماً بالاعتزال فقد عايش أبا علي الفارسي أربعين عاما، ولا نستبعد أن تكون هذه المعايشة قد تركت أثرها في تفكيره.

أما الزمخشري المعروف بالاعتزال فقد كان كثير الاعتماد على التأويل في نحوه، وفي تفسيره، حتى إنه جعل التأويل بعض الاسم الذي سمى به تفسيره، وهو (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل). فليس من المستغرب أن يسترسل في التأويل، وأن يقلب العبارة الواحدة على أوجه مختلفة. من ذلك تأويله إلا ما رحم ربي من قوله تعالى: ﴿وما أبرىء نفسي، إن النفس لأمارة بالسوء إلا من رحم ربي﴾(٣)، إذ أولها على ثلاثة أوجه، فقال: (إلا ما رحم ربي: إلا لبعض الذي رحمه ربي بالعصمة كالملائكة. ويجوز أن يكون (ما رحم) في معنى الزمان، أي: إلا وقت رحمة ربي، بمعنى أنها أمارة بالسوء في كل وقت وأوان إلا وقت العصمة. ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً، أي: ولكن رحمة ربي هي التي تعرف الإساءة»(٤). ولا يكتفي الزمخشري بهذه الأوجه الثلاثة بل يتبعها تأويلات أخرى.

(١ ـ ٢) الخصائص ١/ ٢٨٤.

(٣) يوسف ٥٣.

(٤) الكشاف في تفسير الآية ٥٣ من سورة يوسف.

ألا يدلك احتفال النحاة بالتأويل، سواء من تأثروا بالاعتزال والمنطق فأسرفوا، ومن لم يتأثروا فاعتدلوا، على مدى الترابط بين الإعراب والمعنى؟ وعلى أن النحو يضيء الكهوف المظلمة من النص، لا ليبصرها فحسب بل ليبصّر بها المعرب، فلا يشتط في الإعراب، ولا يزلق في سيره إلى المعنى. إن النحاة في تقليبهم التركيب الواحد يفتحون ما استغلق من دلالات تعجز المعجمات عن دركها، ولذلك ذهب ابن جني إلى أن قدرة النحوي على سوق المعنى والإعراب في قرن دليل قاطع على سلامة التفكير غير المحوج إلى التأويل، فقال: «فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه»(١).

ز ـ طرائق التأويل النحوي:

من كلام ابن جني السابق تبين لنا أنه لو أتيح للنحاة أن يؤاخوا بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى في كل ما أثر عن العرب من الفصيح الذي يحتج به لما احتاجوا إلى التأويل، ولكن تنوع الأساليب وقفهم على تراكيب تتعذّر فيها المؤاخاة، ولهذا اضطروا إلى تأويلها على طرائق مختلفة، غير أنها، على اختلافها، توافق قواعد النحو، فما أبرز هذه الطرائق؟

١ ـ تقدير حركة الإعراب:

الإعراب في اللغة الإفصاح الصريح بالرأي، تقول العرب: «أعرب بحجته، أي أفصح بها ولم يتق أحداً»(٢). وهو في الاصطلاح: «البحث عن الكلمة وهي

(١) الخصائص ١/٢٨٣.

(٢) تاج العروس (عرب).

مركبة، ليكون آخرها على ما يقتضيه منهج العرب في كلامهم من رفع أو نصب أو جر أو جزم»(١).

وحركة الإعراب التي تلحق آخر الكلمة ليست حلية لفظية للكلام، وإنما هي دليل على مكان الكلمة من الجملة، وعلى عملها، ثم على معنى التركيب كله. فإذا قلت: ما أجملَ زيداً! ففتح اللام والدال دليل على تعجبك من جمال زيد، وإذا قلت : ما أجملُ زيد؟، فضمة اللام وكسرة الدال دليل على سؤالك عن أجمل الأشياء فيه. وإذا قلت: ما أجمل زيد، ففتحة اللام وضمة الدال دليل على نفي الإجمال عنه، أو السؤال عن الشيء الذي أجمله زيد. وليس في هذه الجمل كلها ما يحتاج إلى تأويل.

أما إذا اختفت الحركات، كأن تقول: ما أحلى عيسى، فإن معنى الجملة مرتبط بتقدير حركة الإعراب: فإن قدرت فتحة على ألفي أحلى وعيسى فقد تعجبت. وإن قدرت ضمة على الأولى وكسرة على الثانية فقد سألت عن أحلى الأشياء في عيسى. وإن قدرت فتحة على الأولى وضمة على الثانية فأنت قصدت إلى واحدة من اثنتين: الأولى نفي الإحلاء عن عيسى، أي: أنه لم يحل شيئاً، والثانية سؤال عما أحلاه، أي عن شيء صنع له الحلاوة، كما تقول: الدهر يحلي ويمر. أرأيت كيف ارتبط المعنى بالإعراب؟ وهذا النحو من التقدير، على سهولته يدل على ارتباط معاني الكلام بحركات الإعراب، وعلى ضرورة التقدير أو التأويل فيما لا تظهر عليه الحركات.(٢)

---

(١) جامع الدروس العربية ١/ ٥.

(٢) ارتباط المعنى بالإعراب دفع أحمد بن فارس اللغوي إلى تأليف رسالة سماها (فتيا فقيه العرب) طرح فيها مجموعة كبيرة من الأسئلة، لا يستطيع القاضي أن يجيب عنها ما لم يكن متضلعاً من اللغة والنحو. وذكر في مقدمتها الطرفة التالية ليبرهن على صحة مقصده قال ابن فارس: «سمعت أبا بكر محمد بن الحسن الفقيه يقول: ادعى رجل مالاً بحضرة القاضي أبي عبيد بن حربوية. فقال المدعى عليه: ماله علي حق بضم اللام». فقال: أبو عبيد أتعرف الإعراب؟ فقال نعم، قال: قم، قد لزمتك المال».

رسالة (فتيا فقيه العرب) المنشورة في مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد ٣٣ ص: ٤٥٨.

٢ ـ إعادة صياغة التركيب:

الطريقة الثانية من طرائق التأويل النحوي هي إعادة ترتيب الألفاظ في بناء التركيب. فمن المعروف أن لكل عنصر من عناصر التركيب الفصيح موضعه في بناء الجملة.

فالفعل يسبق الفاعل، ورتبة المفعول به تعقب رتبة الفاعل نحو ﴿أحل الله البيع﴾(١). غير أن المفعول قد يتقدم في نحو ﴿إياك نعبد﴾(٢). وقد يكون تقدمه واجباً في نحو: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر﴾(٣)، وفي نحو: أدب الغلام أبوه، إذ لو قلت: أدب أبوه الغلام لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة. وهذا العود يمنعه النحاة، إلا ابن جني القائل في باب (نقض المراتب إذا عرض هناك عارض): وقالوا في قول النابغة:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

«إن الهاء عائدة على مذكور مقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله (جزى ربه عني عدى بن حاتم) عائدة على عدي خلافاً على الجماعة»(٤).

وربما كانت هذه الصورة من صور التقديم والتأخير ضعيفة التأثير في تحديد المعنى لخلوها من التعقيد، غير أن تداخل التقديم والتأخير في البيت الواحد قد يربك القارىء، فلا يستطيع فهمه ما لم يعد بناء التركيب وفق

---

(١) البقرة ٢٧٥.

(٢) الفاتحة ٤.

(٣) الضحى ٩ ـ ١٠.

(٤) الخصائص ١/ ٢٩٤. روي صدر البيت في ديوان النابغة ١٩١ (جزى الله عبساً في المواطن كلها). ورواه ابن عقيل ٢/ ٣٨٩ برواية الخصائص. وجاء في الحاشية: (الشاهد في قوله ربه حيث عاد الضمير منه، وهو فاعل مقدم على عدي، وهو مفعول به مؤخر).

القواعد والأساليب المألوفة. ومن هذه الصورة المعقدة ما رواه ابن جني حين قال: «ومثله في الفصل قول الآخر فيما أنشده ابن الأعرابي:

فأصبحت بعد خط بهجتها ... كأن قفراً رسومها قلماً(١)

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً، كأن قلماً خط رسومها. فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه. وأنشدنا أيضاً:

فقد والشك بين لي عناء ... بوشك فراقهم صرد يصيح(٢)

أراد فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء. فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا لشيء منها»(٣).

لا سبيل إذن إلى فهم النصين السابقين إلا بإعادة ترتيب الألفاظ وفق المراتب التي قدرتها قواعد النحو، أي: وفق الأساليب التي التزمها العرب في تراكيبهم الصحيحة الفصيحة. وبذلك نصل إلى المعنى عن طريق هذا التأويل النحوي.

إن التأويل الذي ذكرناه لم يكن أكثر من ترتيب سليم للألفاظ، الغرض منه مساعدة الفكر على السير في طريق مستقيم إلى المعنى. ولك أن تلحق بهذا الضرب تخريج الاعتراض، أو ما تحسبه اعتراضاً. قال ابن جني: «فأما ما أنشده أبو علي من قول الشاعر:

---

(١) لم أقف على قائل هذا البيت على كثرة ذكره في كتب النحو ـ ذكره ابن الخشاب في المرتجل ٢١٢. وقال في التعليق على ما فيه من فصل: «وذا قبيح جداً، وهو مصنوع بلا شك» وانظر اللسان (خطط) والإنصاف ٢٢٥.

(٢) نص البيت في مغني اللبيب: ١٨٦ فقد والله بين لي عنائي ... بوشك فراقهم صرد يصيح

وذكره البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٨٩ برواية المغني ولم يذكر قائله.

(٣) الخصائص ١/ ٣٣٠.

أتنسى ـ لاهداك الله ـ ليلى وعهد شبابها الحسن الجميل(١)

كأن ـ وقد أتى حول جديد ـ أثافيها حمامات مثول

فإنه لا اعتراض فيه. وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل في شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم. فأما قوله: وقد أتى حول جديد، فذو موضع من الإعراب، وموضعه النصب بما في كأن من معنى التشبيه»(٢).

ولو خطر لك أن تخالف ابن جني، وتحمل البيت على الاعتراض لأصبح التقدير: كأن أثافيها حمامات مثول، ثم تقول: قد أتى حول جديد، فلا يرتبط آخر الكلام بأوله. وحينئذ لا يكون للزمن أي: لانقضاء عام ومجيء عام أثر في جعل حجارة الموقد الثلاث (الأثافي) شبيهة بالحمائم الماثلة على الطلل، وإن حملته على الحال فحينئذ ترتبط الصورة أو المعنى بمرور الزمن. فلولا تقدم العهد الذي خلع على المشهد الرتوب والجمود، وعلى البيت ترابط الأجزاء لما تراءت لك الأثافي على هذه الصورة. أرأيت كيف حول التأويل المعنى حينما تحول الإعراب من الاعتراض إلى الحال؟

ولم يتقبل كل الدارسين المحدثين هذا الضرب من التأويل بقبول حسن، فقد ذهب د. علي أبو المكارم إلى أن النحاة في هذا التأويل ساروا باتجاه معاكس، لأنهم وضعوا القاعدة قبل أن يستعرضوا النصوص كلها، ورتبوا المراتب قبل أن يوفوا الاستقراء حقه من الإحصاء والاستقصاء. ورأى أن وجود هذه الأنماط من التعبير دليل على صحتها وفصاحتها. فلماذا ننكر المأثور ونعمل

(١) ورد البيتان في شرح أبيات المغني للسيوطي ٨١٨ منسوبين إلى أبي الغول الطهوي ونصهما فيه:

أتنسى لا هداك الله سلمى وعهد شبابها الحسن الجميل

كأن وقد أتى حول كميل أثافيها حمامات مثول

وانظر همع الهوامع ٢٤٨/١ ومغني اللبيب ٤٣٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٢١٦/٦.

(٢) الخصائص ٣٣٧/١.

على إعادة ترتيبه؟ ولماذا لا نجعل هذا الترتيب ـ على علاته ـ شكلاً آخر من أشكال التراكيب الفصيحة؟ قال أبو المكارم: «هذه الدعاوي ترتكز على تصور خاص للنصوص يتناول فيها خصائصها الموجودة بالفعل، وما تكشف عنه من حيث الرتبة والترتيب والتوالي جميعاً، وما تكشف عنه من اختلاف بينها وبين القواعد، وما تفرضه من النظام بين أجزاء التركيب»(١). ثم قال: «ودعاوي التقديم والتأخير والفصل قد تكون وسائل مستقلة لإعادة صياغة المادة بغية تأويلها»(٢). وهو كما يبدو غير راض عن التأويل، مؤثر عليه الاعتراف بصحة هذه التراكيب راغب إلى النحاة في درسها وتعديل القواعد على هديها.

وردُّنا عليه أن قلة هذه التراكيب، وأن ورودها أو ورود أكثرها تعقيداً في الشعر لا في النثر دليل على اقتراب القواعد من الصحة والاطراد، وإن لم تكن خالصة الصحة تامة الاطراد. فقيود الوزن والقافية أركبت الشعراء هذا المركب الصعب، وإسماح المنثور جنب قواعدهم هذه العثرات.

٣ ـ التضمين

ثالثة الطرائق التضمين، وضحه ابن هشام فقال: «قد يشربون لفظاً معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين. قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿ولا تعد عيناك عنهم﴾(٣). إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم»(٤).

وربما حمل بعض الدارسين التضمين على الحذف، وما هو بذاك، لأن التأويل بالحذف يعني أن تعيد إلى التركيب ما حذف منه بغية إتمامه. والتأويل

(١ ـ ٢) أصول التفكير النحوي ٢٨٦.

(٣) سورة الكهف ٢٨.

(٤) مغني اللبيب ٧٦٢ ـ ٧٦٣.

بالتضمين يلزم في تركيب تحمل فيه الكلمة أكثر من معنى. فالتأويل بالحذف تكملة اللفظ لتكملة المعنى، والتأويل بالتضمين تكملة اللفظ التام بمعنى يوضحه. ولا يفعله النحوي اعتباطاً، وإنما يستند فيه إلى عنصر لفظي يشفع له. قال ابن هشام: «قال الفرزدق:

كيف تراني قالياً مجني قد قتل الله زياداً عني(١)

أي: صرفه بالقتل». فالجار والمجرور عني حملا النحاة على تأويل القتل بالصرف، لأن زياداً لم يقتل نيابة عن الفرزدق، وإنما كان قتله صرفاً له عن الفرزدق مما دعا الشاعر إلى إطراح سلاحه.

ومن التضمين قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾(٢)، أي: ولا تضموها آكلين. فحرف الجر (إلى) أوحى بمعنى الضم، وعليه اعتمد الزمخشري في تأويل المعنى حينما ضمن الأكل معنى الإلحاق.

والتضمين موضعي الدلالة، آنيُّ التأويل، فليس لك أن تحمل كل عبارة فيها (لا تأكلوا إلى) على معنى الضم، إذ لو فعلت ذلك لانقلب التضمين إلى ما يشبه المشترك اللفظي. ولما كان التضمين موضعي الدلالة فإن اللفظة التي ضمنت معنى جديداً لا تحتفظ بهذا المعنى الإضافي. فهي متى فارقت موضعها فارقها التضمين. قال ابن جني: «إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له. فأما في كل موضع، وعلى كل حال فلا»(٣).

وحينما نقر ابن جني عن النصوص التي يمكن تأويلها بالتضمين راعته

(١) نسب الأشموني هذين البيتين إلى الفرزدق. وقال الصبان في الحاشية ٢/٩٥: «أراد زياد ابن أبيه الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه، واعترف بأنه أخوه». وانظر مغني اللبيب ٧٦٣، والخصائص ٢/٣١٠.

(٢) النساء ٢.

(٣) الخصائص ٢/٣٠٨.

كثرتها، ووجد أن فيها أسلوباً ناجعاً لفهم النصوص وإفهامها، فقال: «ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً، لا يكاد يحاط به. ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه. فإذا مر بك شيء منه فتقبله، وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها، والفقاهة بها»(١).

ولك أن تضيف إلى كلام ابن جني المطلق هذا قيداً يضع التضمين في موضعه، وهو أن باب التضمين لا يفتح مصراعاه لكل مجتهد، بل يفتح بقدر لمن أوتي القدرة على دقة التقدير، والمعرفة باللغة والنحو، والتمرس بأساليب العرب، والتعبد بضوابط النحو.

٤ ـ الحمل على المعنى:

رابع الأساليب التي يستخدمها النحاة في التأويل هو الحمل على المعنى، ذكره ابن جني فقال: «اعلم أن هذا الشرج(٢)، غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتانيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد)(٣). وبعد أن حلل طائفة من الشواهد غير مستند إلى ضوابط دقيقة، تميز الحمل على المعنى من التضمين أقر بأنه متروك لقدرة النحوي على تأويل الكلام، فقال: «وكلّنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأول»(٤). فمن يقرأ قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾(٥)، ويأخذ بظاهر المعنى واللفظ

(١) الخصائص ٢/ ٣١٠.

(٢) الشرج: النوع.

(٣) الخصائص ٢/ ٤١١.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٣٥.

(٥) الأعراف ٥٦.

يتوقف عند الآية. فظاهر المعنى أن الرحمة الشفقة ورقة القلب، وظاهر اللفظ أن الرحمة مؤنثة، وقريب مذكر، فلماذا لم يطابق خبر إن اسمها في التانيث؟ حل المسألة عند ابن جني واحد من اثنين: الأول أن الرحمة بمعنى المطر، أي أن التأويل النحوي أفضى بنا إلى المطابقة بين طرفي الإسناد في التذكير. والثاني أن (قريب) على وزن فعيل الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث. وهذا يعني تطابق الطرفين في التانيث. قال ابن جني: «إنه أراد بالرحمة هنا المطر، ويجوز أن يكون التذكير هنا إنما هو لأجل فعيل»(١). والتأويل الأول أولى كما توحي عبارة ابن جني. ولو لم يكن الأول أولى ما عقد عليه باب الحمل على المعنى.

ومن النصوص التي تؤول بتصور معنى الجماعة في الواحد قول الفرزدق في هجو جرير:

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزاك حيث تقبل الأحجار(٢)

فمن لم يرتض التاويل مذهباً حمل الأحجار على أحد محملين: أولهما أن الضرورة ألجات الشاعر إلى جمع الحجر الأسود الذي يقبله الحجيج على أحجار، والثاني أن الجمع مقصود، وأن الشاعر أراد الحجر الأسود ومقام إبراهيم وغيرهما من حجارة الحرم. ومن ارتضى التأويل ذهب مذهب ابن جني الذي تراءى له أن الحجر الواحد لمكانته ولتقبيله من كل جانب غدا أحجاراً. قال ابن جني: «يريد الحجر، فإنه جعل كل ناحية حجراً، ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول: مسست الحجر؟ وعليه: شابت مفارقه، وهو كثير العثانين. وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد»(٣).

ورأى بعض الدارسين المحدثين أن هذا الأسلوب من التخريج محاولة لتأويل النصوص المخالفة للقواعد على نحو يجعلها سائغة أو مشروعة. قال د.

---

(١) الخصائص ٢/٤١٢.

(٢ ـ ٣) الخصائص ٢/٤٢٢. ورد البيت في ديوان الفرزدق ١/٣٧٢ برواية الخصائص. وجاء في الحاشية ٨: «حيث تقبل الأحجار: أراد بها مناسك الحج».

علي أبو المكارم: «هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق. وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة من القاعدة ومحاولة إسباغها على النص»(١). ونحن لا ننكر ما ذهب إليه، غير أننا نرى إلى جانب ذلك أن في الحمل على المعنى دليلاً على مرونة النحو، وعلى ثراء العربية. أما المرونة فتتمثل في طواعية النحو وقدرة القواعد على تمثل النوادر. وأما الثراء فيتمثل في تعدد الأساليب وتنوع التراكيب واستنادها إلى الخيال الخصيب في ابتكار غير المألوف منها.

٥ ـ الحذف:

ربما كان الحذف أنجع الطرائق وأوسعها في تأويل النصوص، وأعظمها حظاً من عناية النحاة، فلماذا أولاه النحاة القدر الأكبر من عنايتهم؟ وما أبرز أشكاله المتصلة بتأويل الإعراب وتوجيه المعنى؟ ثم ما آراء الأقدمين والمحدثين في اتخاذه وسيلة من وسائل الدراسات اللغوية والنحوية؟

أ ـ صلة الحذف بالنحو:

من استعراض الطرائق المتبعة في التأويل، ومن مقارنة بعضها ببعض يتبين لنا أن الحذف ألصقها بالأساس الراسخ الذي شمخ عليه صرح النحو، وهذا الأساس هو مبدأ العامل والمعمول. فمتى وجد النحوي معمولاً نقب عن عامله، فإن وجده في النص ربطه به، وإن لم يجده التمس له وجهاً من أوجه التأويل.

ويرتبط الحذف بركن آخر من أركان الفكر النحوي، وهو الإسناد، فالعمد في بناء الجملة العربية هي المسند بأنواعه كالفعل والخبر وما أشبههما،

(١) أصول التفكير النحوي ٢٨٦.

والمسند إليه بأنواعه كالفاعل والمبتدأ وما أشبههما. وكل ما لم يكن عمدة كان فضلة، والفضلات أكثر الكلام، ومنها المنصوبات والمجرورات والتوابع. فإذا وجد النحوي مسنداً ولم يجد مسنداً إليه بحث عن قسيمه، وإذا وقع على المسند إليه ولم يقع على المسند نقر عن قسيمه أيضاً، فإن ظفر بطلبته في النص مقدمة أو مؤخرة أعاد بالتأويل ترتيب التركيب، ليربط عناصر الكلام بعضها ببعض، وإن لم يظفر بها حلل وأول وعلل ليخرج بالتركيب من شكله الأدبي الموروث المختصر إلى شكله النحوي التام المفترض.

عني بدراسة الحذف كبار النحاة، وخصوه بفصول مفصلة من كتبهم. ومن أبرز النحاة الذين توفروا على دراسته أبو الفتح عثمان بن جني الذي خصه بفصل مطول من خصائصه في «باب شجاعة العربية»(١). قال في مطلع هذا الفصل: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب بمعرفته»(٢).

وفي كلام ابن جني حقيقتان:

أولاهما أن الحذف متنوع الصور والمقادير، يبدأ بأصغر العناصر اللغوية وهو الحركة، وينتهي بأكبرها وهو الجملة، فهو وإن خصته كتب الضرائر بفصل منها، ليس ضرورة شعرية، ولا شذوذاً خارجاً على القانون، وإنما هو ظاهرة أصيلة واسعة النطاق متعددة الصور.

وثانية الحقيقتين أن تأويل المحذوف ليس رجماً بالغيب، ولا ترقيعاً للتعبير الناقص برقعة غريبة جلية تلصق به فيأخذها أو ينبذها. وإنما هو بحث عن عضو بتر من جسده، يعيد النحوي زرعه في الموضع الذي نزع منه، ولا يسوغ الزرع إلا بعد أن يثبت التحليل صحة التأويل بالدليل، وبعد أن يحقق الزرع صحة المعنى من ناحية، واطراد قواعد الإعراب من ناحية ثانية.

(١ ـ ٢) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

ب ـ أضرب الحذف:

لما كان تأثير حذف الحركة والحرف في الإعراب أظهر في المعنى فقد آثرنا الاقتصار في كلامنا على حذف الكلمة والجملة، لنرصد ما ينجم عن الحذف من خلل في المعنى، لا يمكن تلافيه بغير التأويل.

أما حذف الكلمة فعلى أضرب: فضرب واجب، وضرب جائز، وضرب تحذف فيه العمد، وضرب تحذف فيه الفضلات، وكل ضرب من هذه الأضرب يقتضي التأويل لتوضيح المعنى وتحديد الإعراب. فمن حذف العمد الواجب حذف الخبر في أربعة مواضع، وحذف المبتدأ في أربعة أخرى تذكرهن جميعاً كتب النحو، وحسبنا هنا أن نشير إلى موضع واحد، وهو حذف الخبر بعد واو تفيد في الإعراب العطف وفي المعنى المصاحبة في غير باب المفعول معه. قال ابن مالك:

وبعد واو عينت مفهوم (مع) كمثل: (كل صانع وما صنع)(١)

تأويل المثال: كل صانع وصنعته مقترنان. ولولا التأويل لبقي التعبير مبتوراً.

ومن حذف الفضلات الجائز حذف الحال في نحو قوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾(٢). فظاهر العبارة يشير إلى تمامها، ولكنك لو تقبلت ظاهر المعنى لأوجبت الصيام على كل من شهدوا رمضان من صحيح ومريض، ومقيم ومسافر، وبالغ وطفل، وحائض وبارئة من الحيض. وهذا المعنى يخالف حكم الشرع. فالتأويل إذن واجب. قال ابن جني: «أي: فمن شهده صحيحاً بالغاً. فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً. وأما لو عريت الحال من هذه القرينة، وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه»(٣).

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ١٩٤.

(٢) البقرة ١٨٥.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٧٩.

وربما ذهبت صور الحذف المركب بنصف العبارة، كالذي تجده في قوله تعالى: ﴿إذ دخلوا عليه، فقالوا: سلاماً، قال: سلام، قوم منكرون﴾(١). وتأويل الآية: (اذكر) إذْ دخلوا عليه، فقالوا: (نسلم عليكم) سلاماً، قال: سلام (عليكم)، (أنتم) أو (هم) قوم منكرون(٢). فانظر كيف اضطر المعرب إلى تقدير ستة ألفاظ أقامت الإعراب من ناحية، وكشفت قناع المعنى من ناحية أخرى.

وإذا كانت مواضع الحذف تتعدد في العبارة الواحدة فإن أوجه التأويل تتعدد في الموضع الواحد، وبتعددها تختلف معاني النص. ففي قوله تعالى: ﴿حملته أمه وهناً على وهن﴾(٣) ثلاثة أوجه لإعراب (وهناً) أي: ثلاثة أوجه في فهم معنى النص: أولها النصب بنزع الخافض، أي: حملته في وهن، والثاني الحال، أي: حملته وهي موهونة القوى، والثالث المفعول المطلق، أي حملته فوهنت وهناً. ولا يخفى ما بين الدلالات الثلاث من فروق. فعلى الأول يكون الوهن طبعاً في المرأة لأن جنس النساء أضعف من جنس الرجال، وعلى الثاني يكون الوهن مقترناً بزمن الحمل، وعلى الثالث يكون الوهن ناجماً عن الحمل.

وفي بعض النصوص يرقى التأويل بالكلمة الواحدة إلى تسعة أوجه، وكل وجه منها بمعنى من المعاني، وهذه المعاني قد تكون متقاربة، وقد تكون متباعدة، ولكل منها دليل يرجحه. قال تعالى: ﴿ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا﴾(٤). أول النحاة والمفسرون نصب (زهرة) على تسعة أوجه(٥)، أبرزها عند الزمخشري النصب على الذم أي على تقدير: أذمُّ زهرة، يليه تضمين متعنا معنى أعطينا، فتعرب زهرة مفعولاً ثانياً(٦)

(١) الذاريات ٢٥.

(٢) إعراب القرآن الكريم وبيانه ٩/٣١٣.

(٣) لقمان ١٤.

(٤) طه ١٣١.

(٥) انظر إعراب القرآن الكريم وبيانه ٦/٢٦٩.

(٦) الكشاف ٣/٥٥٩.

ومن يستعرض الاوجه الاخرى يجد بينها الحال، والبدل من ما، والتمييز، ويجد أن كل إعراب يسبغ على العبارة الكريمة ظلا خاصاً من ظلال المعاني والمشاعر المرفرفة فوق الآية، ويتجه بالآية اتجاها يداني سابقه ولا حقه أو يجافيهما.

ولما كانت الألفاظ أوعية المعاني فإنه كلما زاد مقدار المحذوف من الألفاظ زاد المقدار الخفي من المعاني، واشتدت الحاجة إلى التأويل. ولهذا كان حذف الجمل أدعى إلى التباس الدلالات أي: أدعى إلى التأويل. وحذف الجمل في العربية متعدد الصور، يرد في أساليب كثيرة، أبرزها التحذير نحو: إياك والكذب، والإغراء نحو: المروءة والنجدة، والاختصاص، نحو: نحن ـ العرب ـ نكرم الضيف(١).

وباب ما ينصب بفعل محذوف نحو: مرحباً وأهلاً وسهلاً. وتقدير التحذير: باعد نفسك من الكذب وباعد الكذب من نفسك، وتقدير الإغراء: الزم المروءة والنجدة، وتقدير الاختصاص: أخص العرب(٢). ولعبارات التحية تأويلان ذكرهما العكبري فقال: «أحدهما: هي مفاعيل لفعل محذوف تقديره: لقيت رحباً وأهلاً وسهلاً فاستأنس. والثاني أن يكون (مرحباً) مصدراً، أي رحبت بلادك مرحباً، وسهلت سهلاً، وتأهلت أهلاً أي: تأهلاً»(٣).

ومن يجاوز هذه العبارات المألوفة لسعة تداولها إلى عبارات مهجورة حفلت بها كتب الأدب ونسيتها ذاكرة العصر الحاضر، أو ضاقت بها أساليب الكتاب العصريين يجدها أحوج من سابقاتها إلى التقدير والتأويل لتقريب معانيها البعيدة. قال ابن جني: «وقد حذفت الجملة من الخبر، نحو قولك: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس، وخير مقدم، أي: قدمت خير مقدم.

(١) جامع الدروس العربية ٣/١٣ ـ ١٥.

(٢) جامع الدروس العربية ٣/١٣ ـ ١٥.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٦٤.

وكذلك الشرط في نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. أي إن فعل المرء خيرا جزي خيرا، وإن فعل شرا جزي شرا»(١). ولو تأملت الجملة الأخيرة لوقفت فيها على لبس نحوي لا معنوي، لا يخفى على مثل ابن جني. والتأويل الذي يصاقب به المعنى الإعراب هو: إن فعل خيرا فجزاؤه خير، وإن فعل شرا فجزاؤه شر.

ربما كان الحذف الذي طرأ على الجمل السابقة أبعد تأويلاً مما أصاب سابقاتها، غير أنه يبدو سهل التناول، يدركه من له حظ يسير من الاشتغال بالنحو إذا قيس بالتراكيب التي أقلع الناس عن استعمالها. ومن هذه التراكيب، افعل هذا إما لا. «والأصل افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، فحذف كان مع اسمها وخبرها، وبقيت (لا) النافية الداخلة على الخبر، ثم زيدت (ما) بعد (أن) لتكون عوضا، فصارت (إن ما)، فأدغمت النون في الميم بعد قلبها ميما، فصارت إما»(٢).

ومن هذا الضرب المعقد أن تحذف كان، وتذكر (ما) عوضا عنها، ويبقى اسمها وخبرها، ولا يكون ذلك إلا بعد (أن) المصدرية، نحو: (أما أنت ذا مال تفتخر أي: لأن كنت ذا مال تفتخر. ومن ذلك قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع(٣)

قال ابن هشام: «أي: لأن كنت ذا نفر افتخرت علي»(٤) وقال البغدادي:

---

(١) الخصائص ٢/٣٦٠.

(٢) جامع الدروس العربية ٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٣) جامع الدروس العربية ٢/٢٨٦. درس البغدادي في الخزانة ٤/١٣. هذا البيت. وقال: هو «للعباس بن مرداس السلمي» وجاء في شرح شذور الذهب ١٨٧ «المراد بالضبع السنة الجدبة» ورد على ذلك البغدادي، فقال: «قال ابن الأعرابي: ليس يريدون بالضبع السنة، وإنما هو الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار، فسقطت قوائم، فعاثت فيهم الضباع والذئاب فأكلتهم» وروي في الشعر والشعراء ١/٣٤١: أبا خراشة أما كنت ذا نفر.

(٤) شرح شذور الذهب. ١٨٧.

«أنت اسم لكان المحذوفة، وذا نفر خبرها)(١). وقال ابن الشجري: «هي (أن) ضمت إليها (ما)، وهي (ما) للتوكيد. ولزمت (ما) كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والالف عوضا من ياء زنادقة واليماني»(٢).

ويشيع هذا الضرب من التأويل في الأمثال، لأن طائفة كبيرة منها صيغت صوغاً مختصراً، فأصابها من الحذف ما أحوجها إلى التأويل لتوجيه إعرابها وتوضيح معانيها، ومن ذلك قول العرب: ماز رأسك والسيف، أي: يا مازن احذر السيف وابعد رأسك. قال: قال الميداني: في تفسيره: «قال الأصمعي: أصل ذلك أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا، وكان رجل يطلب المأسور بذحل، فقال: له: ماز أي: يا مازن رأسك والسيف. فنحى رأسه، فضرب الرجل عنق الأسير»(٣).

ج ـ آراء القدماء والمحدثين في الحذف:

ذكرنا قبل أن الحذف أهم الطرائق التي اعتمد عليها الأقدمون في تأويل التراكيب ليردوها من صورها المختزلة إلى صورها التامة. وبينا أن الأساس الذي قام عليه التأويل بالحذف هو مبدأ العامل والمعمول وحاجة المسند إلى المسند إليه، غير أن لبعض الدارسين المحدثين رأياً آخر في المسألة.

قد يذهب الظن بأصحاب المدرسة الوصفية أو الشكلية في النحو إلى أن ظاهر الألفاظ يدل على معانيها، ففيم التأويل؟ والجواب من جهتين: نحوية ومعنوية:

(١) خزانة الأدب ٤/١٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/١١٥.

(٣) مجمع الأمثال ٣/٢٧١.

أما النحوية فالألفاظ المذكورة قد تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، وليس في النصوص عوامل تعمل فيها، وأصحاب المدرسة الوصفية ـ شأنهم شأن ابن مضاء القرطبي ـ لا يأخذون بفكرة العامل والمعمول، ويدعون إلى دراسة كلام العرب كما أثر عنهم. غير أننا لا نستطيع إلا أن نقابلهم بمثل ما قابلوا به النحو القديم ما لم يخترعوا نحواً جديدا يقعد القواعد كلها، ولا يكتفي بإنكار التأويل وحده أو فكرة العامل وحدها، وما لم يكن النحو الجديد قادراً على تفسير كل ما فسره النحو القديم.

وأما المعنوية فهي أن وضوح هذه التراكيب التي أغار عليها الزمان فاجتثّ أبعاضاً منها مرهون بمعرفة أصولها، وإهمالها أنسى المتأخرين ما كان يعرفه المتقدمون. أما المعروف منها ومن معانيها مثل: أهلا ومرحبا فعلة معرفته التداول والتعليم، لأن التداول رسخ الاستعمال في الألسنة، والأصوات في الأسماع، والمعاني في الصدور، ولأن التعليم جلا ما ران عليها من أوضار الغموض.

وربما كان الحذف ناجماً عن كثرة الاستعمال، فشيوع اللفظ الواحد، أو الجملة المركبة من بضع كلمات يزرع الوقع في الآذان فتألفه، والدلالة في الأذهان فتعرفها، حينئذ تجد الألسن الراحة في النطق المختصر فتعدل عن النطق التام. ولعلّ سيبويه كان أسبق النحاة إلى اكتشاف هذه العلة إذ قال: «الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم أك، ولا تقول: لم أق، وتقول: لا أدر كما تقول: هذا قاض، وتقول: لم أبل ولا تقول: لم أرَمْ، تريد: لم أرام. فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»(١).

والمقصود بكلام سيبويه: «له نحو ليس لغيره» أسلوب التعبير لا قواعد النحو، لأن التأويل يعيد إلى التركيب ما اقتطعه الحذف منه، وبإعادته يتخذ

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٠٥.

التركيب الذي عراه الحذف مكانه بين أمثاله التوام، ويجري عليه ما يجري على ضرائبه من أحكام الإعراب.

ومن يتعقب الحذف لكثرة الاستعمال يجد أمثلة كثيرة منه، وحسبك أن ترسل الطرف ساعة في كتاب الخصائص لابن جني لتقع على نموذجات كثيرة من أحرف وأفعال وتراكيب أصابها الحذف لهذه العلة، ومنها: «قالوا: في سوف أفعل (سو) أفعل، و(سف)(١) أفعل ومنها: قولهم في ظللت: (ظلت)(٢) ومنها: (ولاك اسقني) في ولكن اسقني(٣)، ومنها (أيش) في أي شيء.(٤)

ولا يضير الحذف العريق في لغتنا الوثيق الصلة بنحونا أن يحمل عليه وعلى من فسر على هديه كثيراً من العبارات والمفردات عدد من الدارسين المحدثين المنادين بالدراسات الوصفية الشكلية للغة والنحو، ومنهم الدكتور علي أبو المكارم الذي اتهم قدماء النحاة بأنهم قبسوا فكرة الحذف والتأويل من علم الكلام، ودعا إلى دراسة التراكيب كما سمعت، وحجته هي أن على الدارس أن يدرس ما قيل، لا ما يتصور أنه قيل، وأن يحلل الواقع المعيش لا المفترض المتخيل. قال: «في الحالات التي يتحتم عند النحاة الحذف فيها لا معنى لتقدير الحذف، إذ إنه ما دام لم يرد ولا يجوز أن يرد فإن تقديره يعد عبثا باللغة وإهداراً لمقوماتها وإغفالاً لخصائصها»(٥).

وسبب التقدير في رأيه قصور القواعد التي وضعها النحاة على أساس الاستقراء الناقص ـ وحل المشكلة عنده أن يعاد تقعيد القواعد، لا أن تراض النصوص الشامسة على هذه القواعد بغية تطويعها وإخضاعها لأحكام شرعت

(١) انظر الخصائص ٢/ ٤٤٠.

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٤٣٨.

(٣) انظر الخصائص ١/ ٣١٠، والعبارة بعض شطر من بيت للنجاشي الحارثي، وهو قوله:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

(٤) انظر الخصائص ١/ ٢٤٢.

(٥) انظر أصول التفكير النحوي ٢٠٥.

لغيرها. وإذا كان النقص في النحو لا في النص فالنحو أولى بالإصلاح حتى يتم، لأن النحو قوانين مستنبطة من النصوص لا قيود مفروضة عليها. قال أبو المكارم: «لم يكن الهدف من هذا التقدير غير معالجة قصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية، ووضع الهدف على هذا النحو أسلم إلى كل من هذه الأخطاء. ولعله كان يصلح البحث النحوي إلى حد ما أن تعدل القواعد بحيث توضح قوانينها كل ما يتصل بالواقع اللغوي من ظواهر».(١)

وسواء أكان النحو العربي القديم بقواعده التي يتهمها الوصفيون بالقصور قادراً على دراسة الحذف أم عاجزا عن الاضطلاع بهذه التبعة، فالحذف بأوجهه المتعددة ظاهرة ماثلة، ومثولها وجد لدى النحاة عناية تمخضت عن حل تلقاه الناس بالقبول. وعلى الذين يرفضون هذا الحل أن يبتكروا حلاً آخر ينتمي إلى نحو آخر، هو النحو الوصفي، يدرس التراكيب التي عراها الحذف، ويضع لها قواعدها التي تخرج إعرابها وتفسر معانيها. وإلى أن يظهر هذا النحو الوصفي المبتكر تظل السيادة في ميدان الحذف للتحليل المبني على التأويل.

ح ـ خاتمة البحث:

انبعث هذا البحث من سؤال محدد، وسار على طريق واضح، ونحو غاية يبحث عنها التوق إلى فهم النص العربي. أما السؤال فهو كيف نفهم النص على هدي التأويل النحوي. وأما الطريق فهو الأساليب التي اتبعها النحاة في فهم النص وإفهامه. وأما الغاية التي بلغها فهي قبول ما قعد القدماء من قواعد، والحذر مما اعترض به الوصفيون من مآخذ على هذه القواعد.

وقبل أن يبلغ البحث غايته عرض أساليب التأويل عند المفسرين

(١) المصدر السابق ٣٠٥.

والأصوليين والنحـاة، ثم بين أن التأويل عمل عقلي، لم يكن بد منه لفهم بعض النصـوص، وأشـار إلى صلة التأويل غير المحققـة بالاعتـزال. ثم تحدث عن طرائق التأويل الخمس، وهي: تقدير حركة الإعـراب، وإعادة صياغة التركيب، والتضمين، والحمل على المعنى، والحذف. وأولى الحذف عناية خاصة لاعتقاده انه انجع طرائـق التأويل، وناقش رأي من يضيق صـدراً بالتأويل عـامـة، وبالحذف على نحو خاص. وتبين له أن التأويل بأسـاليبه الخمسة عظيم النفع في تحليل النصـوص لفهمهـا وإفهـامهـا، لانـه أسلوب مستخلص من طبيعـة التعبير العربي، لا أسلوب دخيل، قيدت به النصوص الأصيلة.

فإن أصاب فالفضل لقوة النحـو وعبقرية واضعيه الذين أتقنوا صنعه، وإن أخطأ فاللائمة علي لعجزي عن إدراك أسرار النحو والإحاطة بمراميه.

مصادر البحث ومراجعه

١ ـ أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس. المطبعة الأنجلو المصرية ١٩٧٩م.

٢ ـ أصول التفكير النحوي. د. علي أبو المكارم. الجامعة الليبية ١٣٩٣هـ.

٣ ـ إعراب القرآن الكريم وبيانه ـ محيي الدين الدرويش. دار الإرشاد حمص ١٤٠٨هـ.

٤ ـ الأعلام خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٦م.

٥ ـ الاقتراح في أصول النحو. جلال الدين السيوطي تح د. أحمد قاسم. مطبعة السعادة ١٣٩٦هـ.

٦ ـ أمالي ابن الشجري تح د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٢م.

٧ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر بيروت.

٨ ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. مصر ١٣٢٧هـ.

٩ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي تح محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٥٧م.

١٠ ـ تاج العروس للزبيدي. تح عبد الستار أحمد فراج. طبعة الكويت ١٩٦٥م.

١١ ـ جامع الدروس العربية. مصطفى الغلاييني. المكتبة العصرية لبنان ١٩٨٥م.

١٢ ـ خزانة الأدب للبغدادي. تح عبد السلام محمد هارون. مطبعة المدني القاهرة.

١٣ ـ الخصائص لابن جني. تح محمد علي النجار. دار الكتب القاهرة ١٩٥٢م.

١٤ ـ دراسات في مناهج المفسرين د. إبراهيم عبد الرحمن محمد خليفة. القاهرة ١٩٧٩م.

١٥ ـ ديوان الفرزدق. دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ.

١٦ ـ ديوان النابغة الذبياني. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ١٩٨٥م.

١٧ ـ الرماني النحوي. د. مازن المبارك. دمشق دار الفكر ١٩٩٥م.

١٨ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي. مؤسسة الرسالة دمشق ١٩٨٢م.

١٩ ـ شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي. تح عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق. دمشق ١٩٧٥م.

٢٠ ـ شرح ابن عقيل. بيروت دار الفكر ١٤١١هـ.

٢١ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام. تح محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٢ ـ شرح الكوكب المنير لابن النجار. تح د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد. جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ.

٢٣ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة. تح أحمد محمد شاكر. دار المعارف ١٩٨٢م.

٢٤ ـ الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس. تح أحمد صقر. طبعة البابي الحلبي.

٢٥ ـ طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف ١٩٧٣م.

٢٦ ـ ظاهرة التأويل في الدرس النحوي. د. عبد الله بن حمدان الخثران. الرياض ١٤٠٨هـ.

٢٧ ـ العربية. يوهان فك. ترجمة عبد الحليم النجار. مكتبة الخانجي مصر ١٩٥١م.

٢٨ ـ فقه اللغة المقارن. د. إبراهيم السامرائي. بيروت ١٩٦٨م.

٢٩ ـ الكشاف للزمخشري. دار المعرفة بيروت.

٣٠ ـ الكليات لأبي البقاء الكفوي. تح د. عدنان درويش ومحمد المصري. دمشق ١٩٨٢م.

٣١ ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري. تح د. غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان دار الفكر ١٩٩٥م.

٣٢ ـ لسان العرب لابن منظور طبعة صادر بيروت.

٣٣ ـ لمع الأدلة لابن الأنباري. تح سعيد الأفغاني. الجامعة السورية ١٩٥٧م.

٣٤ ـ مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد ٣٣.

٣٥ ـ مجمع الأمثال للميداني. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل بيروت ١٤٠٧هـ.

٣٦ ـ مدرسة الكوفة د. مهدي المخزومي. مطبعة البابي الحلبي ١٩٥٨م.

٣٧ ـ المرتجل لابن الخشاب. تح علي حيدر. دمشق ١٣٩٢هـ.

٣٨ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي. تح جاد المولى وزملائه.

٣٩ ـ معاني القرآن للفراء. تح محمد علي النجار وأحمد نجاتي. دار الكتب ١٩٩٥م.

٤٠ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي. دار المستشرق بيروت.

٤١ ـ مغني اللبيب لابن هشام. تح د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وسعيد الأفغاني دار الفكر الطبعة الثانية.